الجدعان: الإصلاحات المالية مكنت الاقتصاد من الصمود

بن سلمان: صندوق الاستثمارات سيضخ 300 مليار ريال في 2021 و2022

إطلاق رؤية 2030 قبل عدة أعوام حمل معه العديد من التحديات، كانت الأهداف وطرق تحقيقها محل متابعة من رأس الهرم وواضع هذه الرؤية الأمير محمد بن سلمان، ولي العهد السعودي.

يأتي الأمير ليوضح وبالأرقام إنجازات هذه الرؤية وكيف ساهمت المرونة بالتعاطي مع الأحداث الاقتصادية العالمية بتوفير أفضل سبل العيش لأغلى الأصول وهو المواطن السعودي.

فقد أكد ولي العهد على أهمية صندوق الاستثمارات العامة في تعزيز الاستثمارات السعودية في الداخل والخارج، مشيرا إلى أن الصندوق سيضخ 150 مليار ريال سنويا في الاقتصاد السعودي في العامين المقبلين على أن يرتفع المبلغ خلال الأعوام المقبلة وصولا إلى 2030.

وأوضح الأمير أن الصندوق نجح في مضاعفة أصوله لتتجاوز 1.3 تريليون ريال من 560 مليون ريال، مع اتجاه الصندوق للوصول إلى أصول تصل إلى 7 تريليونات ريال في 2030.

وأكد وزير المالية السعودي محمد الجدعان أن ما تضمنه تصريح ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، يؤكد الخطوات الكبيرة التي خطتها المملكة خلال السنوات القليلة الماضية في سبيل الإصلاح الاقتصادي وفق رؤية المملكة 2030 التي تُعد المحرك الأساس في تنفيذ الخطط والاستراتيجيات الرامية إلى مستقبل مشرق للمملكة.

ونوّه الجدعان في تغريدات عبر حسابه في تويتر اطلعت عليها "العربية نت"، إلى أن القطاع المالي يحظى بدعم كبير من قيادة المملكة، مبيناً أنه يساهم في تعزيز ودعم الاقتصاد والمرونة التي تتمتع بها السياسة المالية العامة نتيجة هذه الاصلاحات مكنت الحكومة من اتخاذ التدابير والإجراءات في مواجهة الصدمات الطارئة بمستوى عال من الكفاءة.

وقال الجدعان إن رؤية المملكة 2030 تمثل مرحلة تحول رئيسة للاقتصاد السعودي، وانطلاقة نحو المستقبل، حيث قامت الحكومة خلال السنوات الماضية بإصلاحات هيكلية واقتصادية ومالية، ومبادرات لتنويع القاعدة الاقتصادية، والتي أسهمت في تعزيز قدرة الاقتصاد على الصمود وقت الجائحة. وكان ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، قد صرح الخميس أن المملكة تسعى بجدية للعمل على مضاعفة حجم الاقتصاد وتنوعه.

وفي حين أشار إلى أن السعودية استطاعت في فترة وجيزة تحقيق إنجازات غير مسبوقة، شدد على أن "السعودية تعد أحد أكبر وأهم اقتصادات العالم".

وأضاف: "إن المملكة العربية السعودية تعد أحد أكبر وأهم اقتصادات العالم، ونسعى بجدية للعمل على مضاعفة حجم الاقتصاد وتنوعه. ولمتابعة تحقيق ذلك، نعدُ في الحكومة الناتج المحلي غير النفطي هو المؤشر الرئيسي لنجاح خططنا الاقتصادية، لأن الناتج المحلي الإجمالي يتأثر بطبيعة الحال بتقلبات كميات إنتاج النفط، ولا تعتبر الحكومة هي المحرك الرئيسي لها". جاءت كلمة الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز خلال شكره لخادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبد العزيز آل سعود لما تضمنته كلمته الضافية في مجلس الشورى.

وقال "في عام 2016، كانت قيمة الناتج المحلي غير النفطي تقدر بـ 1.8 تريليون ريال، وبدأنا في المملكة وضع خطط لمضاعفة ذلك بوتيرة سريعة. والنتيجة كانت نموا متسارعا في السنوات الثلاث الماضية، بنسبة 1.3% في 2017، و2.2% في 2018، و3.3% في 2019 وأكثر من 4% في الربع الرابع من 2019، وذلك رغم بعض التحديات الاقتصادية".

"لكن على الرغم من الجائحة، وبشكل نسبي مع نظرائنا في مجموعة العشرين، فإننا نعدُ أحد أفضل 10 دول في التعامل مع التبعات الاقتصادية لجائحة كورونا في مجموعة العشرين. ونحن أكثر تفاؤلا بأن وتيرة النمو ستتسارع مع زوال الجائحة وعودة الأمور لطبيعتها بالكامل، لنكون أحد أسرع دول مجموعة العشرين نمواً في الناتج المحلي غير النفطي في السنوات القادمة".

محمد بن سلمان

دول آسيا والمحيط الهادئ توقع على أكبر اتفاقية للتجارة الحرة في العالم

جانب من القمة

وقعت 15 دولة أمس الأحد اتفاقا تجاريا آسيويا واسع النطاق يشكّل خطوة ضخمة للصين باتّجاه تعزيز نفوذها، بحسب ما نشرت "الفرنسية".

ويشير محللون إلى أن اتفاق "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" الذي يضم عشر دول في جنوب شرق آسيا إلى جانب الصين واليابان وكوريا الجنوبية ونيوزيلندا وأستراليا هو أكبر اتفاق تجاري في العالم لجهة إجمالي الناتج الداخلي لمجموع الدول المنضوية فيه.

وتم توقيع الاتفاق، الذي عُرض أول مرة في 2012، في ختام قمة لقادة دول جنوب شرق آسيا الساعين لإنعاش اقتصاداتهم المتضررة جّراء كوفيد-19.

وقال رئيس وزراء فيتنام نغوين شوان فوك قبيل مراسم التوقيع التي تمّت عبر الإنترنت "سعيد بانتهاء مفاوضات اتفاق الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة رسميا اليوم بعد ثماني سنوات من المحادثات المعقّدة".

ولا يشمل الاتفاق الذي ينص على خفض الرسوم الجمركية وفتح تجارة الخدمات ضمن التكتل الولايات المتحدة ويعد بديلا تقوده الصين لمبادرة واشنطن التجارية التي لم تعد مطبّقة حاليا.

الأرجنتين تشهد تعافيا من هبوط النشاط الاقتصادي

قال كلاوديو موروني وزير العمل في الأرجنتين، "إن حكومة بلاده تعتزم تمديد حظر فرضته على الشركات فيما يتعلق بتسريح العمال، حتى نهاية (فبراير)"، وفقا لـ"الألمانية".

قال موروني في تصريحات إعلامية أمس، "إن الحكومة تشهد تعافيا من هبوط النشاط الاقتصادي الذي تعرضت له بسبب فيروس كورونا، وعلى الرغم من ذلك لم يحن الوقت بعد للتوقف عن هذا الإجراء الاستثنائي".

وبحسب وكالة "بلومبيرج" للأنباء، يعد تصريح الوزير رابع تمديد لذلك الإجراء الذي تم تطبيقه في (مارس). وفي 24 (سبتمبر) مددت الأرجنتين ذلك الحظر حتى 30 (نوفمبر).

يذكر أن الحكومة أعلنت أخيرا، أن رئيس البلاد ألبرتو فرنانديز وعددا من الوزراء دخلوا العزل الصحي في إجراء وقائي بعد اختلاطهم بمسؤول مصاب بفيروس كورونا.

وأوضحت أن اختبار كشف فيروس كورونا لدى الرئيس فرنانديز كان سلبيا، لكنه سيخضع للعزل الصحي على أي حال، فيما لا يزال وزراء الخارجية والداخلية وشؤون المرأة في انتظار نتائج الاختبارات.

ويأتي ذلك بعد لقاء جمعهم بجوستافو بيليز سكرتير الشؤون الاستراتيجية، الذي تأكدت إصابته بفيروس كورونا الأربعاء الماضي.

وكانت الأرجنتين قررت تغيير طريقة إدارة السياسة النقدية لتجمع بين سعري فائدة استرشاديين، بهدف تقليل تكلفة التخلص من تكدس السيولة النقدية بالعملة المحلية البيزو في الأسواق.

ونقلت وكالة "بلومبيرج" للأنباء عن مصادر مطلعة رفضت الكشف عن هويتها القول "إن البنك المركزي أبقى على سعر الفائدة الرئيسة في منطقة بين سعر الفائدة على إعادة شراء القروض وسعر الفائدة على سندات سبعة الأيام في الأرجنتين، حيث يبلغ سعر الفائدة الرئيسة نحو 33 في المائة". يأتي ذلك في حين تواجه الأرجنتين حاليا أزمة عملة قوية، حيث يجري تداول الدولار في السوق الموازية مقابل 178 بيزو بزيادة نسبتها 57 في المائة عن سعر الصرف الرسمي.

وكان البنك المركزي الأرجنتيني قد رفع خلال الأسابيع الأخيرة سعر الفائدة على إعادة الشراء "ريبو" وخفض سعر الفائدة على سندات سبعة الأيام، قائلا "إنه سيجعل السياسة النقدية أكثر فاعلية في خفض تكلفة سحب السيولة الفائضة من السوق".

وإلى جواتيمالا إحدى دول أمريكا اللاتينية، فقد حمّل الرئيس الجواتيمالي أليخاندرو جياماتي الدول الصناعية المتقدمة المسؤولية عن الكوارث الناجمة عن التغير المناخي، وسط مخاوف من إعصار ثان في أمريكا الوسطى بعد أسبوع على الإعصار إيتا الذي أودى بأكثر من 150 شخصا في البلاد.

ووفقا لـ"الفرنسية"، قالت طالب اجتماع في جواتيمالا مع نظيره الهندوراسي خوان أورلاندو هرنانديز، جياماتي الدول الصناعية المتقدمة بالتعويض عن الأضرار التي ألحقتها بالمناخ، التي تضرب تبعاتها الدول الأكثر عرضة للتغير المناخي كما الحال في أمريكا الوسطى.

وقال جياماتي "إن أمريكا الوسطى من أكثر المناطق التي تتلمس تبعات التغير المناخي" من خلال "الفيضانات الكارثية وموجات الجفاف القصوى والفقر المدقع"، لكنها في المقابل المنطقة التي نالت "أقل مقدار من الدعم من هذه الدول الصناعية" المسؤولة – في نظره – عن هذه الكوارث.

وكانت جواتيمالا تعرضت الأسبوع الفائت لسيول ناجمة عن الإعصار إيتا الذي اجتاز شمال أمريكا الوسطى وأودى بأكثر من مائتي شخص في المنطقة.

الطلب يواصل النمو حتى 2045

«أوبك»: الاستثمار طويل الأجل حاجة ملحة لصناعة النفط

استمر التوتر في أسواق النفط الخام، بسبب غياب الاستقرار وهيمنت حالة عدم اليقين نتيجة لتداعيات الموجة الثانية الأكثر شراسة لوباء كورونا وإغلاق أغلب اقتصادات أوروبا وأمريكا، واتساع الضغوط السلبية على توقعات الطلب العالمي على النفط الخام.

واختتمت سوق النفط الخام تعاملاتها على تراجع أسعار النفط بنحو 2 في المائة، نتيجة ضغوط أخرى من تخمة المعروض بسبب زيادة الإنتاج الليبي وتباطؤ التعافي الاقتصادي العالمي، بينما كسبت الأسعار على أساس أسبوعي، حيث حقق كل من خام برنت والخام الأمريكي زيادة 8 في المائة، بفعل لقاح كورونا الجديد وآمال تجاوز الأزمة الدولية في ظل إدارة أمريكية جديدة.

وفي هذا الإطار، أكدت منظمة الدول المصدرة للبترول أوبك، أنه على المدى الطويل فإن جميع أشكال الطاقة – بما في ذلك النفط والغاز الطبيعي – ستكون ضرورية لدعم التعافي من جائحة كورونا وتلبية احتياجات الطاقة المستقبلية، مشيرة إلى أنه من المتوقع أن يحتفظ النفط بأكبر حصة في مزيج الطاقة من حيث الطلب حتى عام 2045. ونقل تقرير حديث للمنظمة عن محمد باركيندو الأمين العام تأكيده أهمية إعادة الاستثمار القوي طويل الأجل في صناعة النفط.

محمد باركيندو

وذكر التقرير الخاص بمشاركة "أوبك" في كل من الاجتماع الـ22 للاجتماع الوزاري لمنتدى الدول المصدرة للغاز، ومنتدى التعاون الاقتصادي العالمي، تمسك "أوبك" في التعامل مع الأزمات الدولية بمنظومة المسؤولية المشتركة والعمل الجماعي من أجل تحقيق النجاح المستهدف.

وأضاف التقرير نقلا عن محمد باركيندو تأكيده أهمية التعاون والحوار متعدد الأطراف لمواجهة التحديات العالمية التي تواجه الصناعة، مشددا على سعي "أوبك" إلى الاتحاد مع جميع أصحاب المصلحة في الصناعة لمكافحة التحديات المستمرة الناجمة عن جائحة كورونا وتداعياتها الهائلة على أسواق الطاقة.

وتوقع التقرير أن يكون الغاز الطبيعي هو الوقود الأحفوري الأسرع نموا بين عامي 2019 و2045 وبعد النفط سيظل ثاني أكبر مساهم في مزيج الطاقة في عام 2045 بنسبة 25 في المائة.

ولفت إلى الأهمية المتزايدة للتكنولوجيا على جانبي العرض والطلب، مشيرا إلى قدرتها على تحسين الكفاءات وتوفير استخدامات نهائية أنظف للمنتجات وتعزيز البصمة البيئية، مضيفا أنه "سيكون هذا مفتاحا لنهج شامل في تعزيز أوراق الاعتماد البيئية لمزيج الطاقة بأكمله".

وأشار إلى صراع العالم مع جائحة صحية دولية أودت بحياة عدد لا يحصى من البشر، وألحقت أضرارا جسيمة بالاقتصاد العالمي وأسواق الطاقة، منوها بمعاناة الطلب على كل من النفط والغاز من انخفاضات هائلة، مؤكدا مواصلة المقاومة في جهود "أوبك" وشركائها لإعادة التوازن والاستقرار.

ولفت إلى أهمية دور الجزائر، التي تتولى الرئاسة الدورية لمنظمة أوبك ولمنتدى الغاز، في لعب دور حاسم في إعلان التعاون ودعم الجهود المستمرة لإعادة التوازن إلى سوق النفط واستعادة النمو الاقتصادي وإعادة بناء ثقة المستثمرين على الصعيد العالمي.

وذكر تقرير "أوبك" أن المنظمة تسعى إلى الاتحاد مع جميع أصحاب المصلحة في الصناعة لمواجهة التحديات المستمرة الناجمة عن جائحة كورونا وتداعياتها الهائلة على الطاقة واستقرار الأسواق، لافتا إلى قول باركيندو "إننا ببساطة لا نستطيع أن نفعل هذا بمفردنا".

يحتاج إلى أعوام قبل العودة إلى ما قبل الجائحة

انتكاسة جديدة للاقتصاد الأميركي

عاود وباء كوفيد-19 انتشاره بشكل حاد، ومن المرجح أن يلحق مزيدا من الضرر بالاقتصاد الأمريكي، وبالتالي ستحتاج البلاد إلى أعوام للتعافي والعودة إلى ما كانت عليه قبل الجائحة، وفقا لـ"الفرنسية".

وحتى مع وجود أنباء واعدة عن لقاح ناجح، فمن غير المرجح أن يتم توزيعه على نطاق واسع قبل أشهر عدة، ولا سيما بعد أن وصل عدد الإصابات اليومية بفيروس كورونا في الولايات المتحدة إلى مستويات قياسية جديدة تجاوزت 150 ألفا، ما دفع السلطات في عديد من المناطق إلى فرض قيود جديدة.

وقالت ديان سوونك الخبيرة الاقتصادية من شركة "جرانت ثورنتون" في تقرير "لا يزال كوفيد يحدد مسار الاقتصاد، الزيادة الحالية في عدد الإصابات مقلقة أكثر بكثير، ومن المتوقع أن تعرقل أكثر النشاط الاقتصادي".

وفيما تؤكد السلطات أن عددا متزايدا من الإصابات مصدره تجمعات خاصة صغيرة، حضت سوونك الأمريكيين على عدم التجمع في المناسابات، والابتعاد عن الازدحام، والالتزام بارتداء الكمامة.

من جانبها، دعت السلطات في شيكاغو السكان إلى البقاء في المنازل، بينما في نيويورك ومينيسوتا، يفترض إغلاق المؤسسات والمقاهي التي تبيع المشروبات عند العاشرة مساء.

وأظهر أكبر اقتصاد في العالم خلال الصيف علامات واعدة على التعافي من أسوأ ركود يضرب البلاد منذ الكساد الكبير، لكنه قد يواجه انتكاسة جديدة خصوصا مع غياب حزمة تحفيز جديدة من الكونجرس.

وقالت ماريس أوج من "تاور بريدج أدفايزورز" للاستشارات المالية "بدأنا نسمع من الاقتصاديين أنهم يفكرون في خفض توقعات الناتج المحلي الإجمالي بسبب كوفيد-19".

وفي حين شكّل ازدهار مبيعات المنازل والسيارات نقطة مضيئة في الاقتصاد إلى جانب انتعاش قطاع التصنيع، يشعر المستهلكون بالقلق من الارتفاع المفاجئ في عدد الإصابات، وانخفض أحد مقاييس ثقة المستهلك في (نوفمبر) للمرة الأولى منذ (يوليو).

وتأتي الموجة الجديدة من الإصابات في خضم انتقال سياسي حاد، إذ فاز جو بايدن في انتخابات 3 (نوفمبر) ما عاق محاولة الرئيس دونالد ترمب الفوز بولاية ثانية، رغم استمرار ترمب في الاعتراض على النتائج.

واحتفظ الديمقراطيون بالأغلبية في مجلس النواب، لكن لن يُعرف إذا ما سيتمكنون من انتزاع أغلبية مجلس الشيوخ من الجمهوريين حتى مطلع (يناير).

وأدت حالة عدم اليقين هذه إلى إضعاف الآمال في موافقة سريعة على حزمة مساعدات جديدة ضخمة لدعم العائلات والشركات التي تعاني، إضافة إلى الحكومات والسلطات المحلية التي تعاني ضغوطا على الميزانية.

وفي (مارس)، وافق الكونجرس على مشاريع قوانين مرتبطة بالإنفاق للتصدي للوباء، وكان لديها الفضل في تعزيز الاقتصاد، لكن عديدا من أحكام قانون "كيرز" البالغة قيمته 2.2 تريليون دولار انتهت صلاحيته.

ومع ما لا يقل عن 11 مليون موظف أمريكي ما زالوا عاطلين عن العمل، لا يزال الجمهوريون والديمقراطيون منقسمين حول هيكلية الحزمة التالية وحجمها.

وأوضحت سوونك أنه حتى حزمة تحفيز "هزيلة" بقيمة تريليون دولار، يمكن أن تعيد النشاط إلى مستويات ما قبل الأزمة بحلول منتصف عام 2021، لكنها حذرت من أن "معدل التوظيف لن يصل إلى ذروته السابقة حتى أواخر عام 2023".

وقال راندل كوارلز نائب رئيس مجلس "الاحتياطي الفيدرالي" الثلاثاء "إنه لا يتوقع تعافي الاقتصاد حتى عام 2022 أو أوائل 2023. ويحتاج المستهلكون إلى استعادة الثقة بالاقتصاد من أجل العودة إلى أنماط الإنفاق العادية، مثل الذهاب إلى السينما أو تناول الطعام في الخارج أو الذهاب في إجازة".

ويخشى عديد من المراقبين أن التعافي الاقتصادي لن يتبع النمط المعتاد المتمثل في تعاف سريع أو تعاف ثابت لكن بوتيرة أبطأ، فبدلا من ذلك، قد يحصل تعاف على خطين متباعدين لا يشملان جميع المتضررين.

وانخفض معدل البطالة في الولايات المتحدة إلى 6.9 في المائة في (أكتوبر) بعدما بلغ ذروة نسبتها 14.7 في المائة.

تركيا تطلق برنامج «الخطوة الأولى للتصدير في 81 ولاية»

أطلقت وزارة التجارة التركية، برنامجاً لتشجيع التصدير تحت شعار "الخطوة الأولى للتصدير في 81 ولاية".

وأوضحت وزيرة التجارة التركية روهصار بكجان، في اجتماع باسطنبول، أن البرنامج يهدف لزيادة وتنويع صادرات البلاد. وأضافت أن البرنامج سيمنح فرصة لجميع الشركات في كافة أنحاء الولايات التركية، فرصة التصدير.

وأشارت إلى أن عدد المصدير الأتراك في شهر أكتوبر الماضي، زاد بنسبة 5.8 بالمئة مقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي، وبلغ 43 ألف مصدّر.

وشددت على أهمية مشاركة المزيد من الشركات المختصة في قطاع الصناعة بعمليات التصدير، مشيرة أن 8.7 بالمئة من الشركات العاملة في القطاع الصناعي شاركت في التصدير العام الماضي. وأكدت أن وزارتها تسعى لدفع الشركات الصغيرة والمتوسطة إلى المشاركة في عمليات التصدير عبر البرنامج الجديد. وتابعت قائلة: "عندما فكرنا في إعداد هذا البرنامج، قمنا بإجراء دراسة دقيقة للأمثلة الموجودة في الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وأيرلندا ودول أخرى، واستخلصنا من هذه الأمثلة الجوانب الأفضل".

وأردفت: "هذا البرنامج سيساهم في ذات الوقت في زيادة صادرات تركيا من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية، وسنبدأ بتطبيقه مبدئيا في ولايات أضنة وقهرمان مرعش وقونية ومانيسا وسامصون".